

الصدمات الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

الصدمات الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014)

د. أميرة ادريس. أستاذة محاضرة "ب".

المؤسسة: المركز الجامعي بعين تموشنت.

البريد الإلكتروني: amidriss_88@hotmail.fr

ملخص

جاءت هذه الدراسة لقياس الأثر المتبادل بين كل من الصدمات الكلية والمتمثلة في صدمات العرض والطلب وديناميكية سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1980-2014، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، اعتمادا على المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في: الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، مؤشر أسعار المستهلك (CPI) والانفاق الحكومي (GS)، للتعبير عن جانب الطلب، أما جانب العرض فتم تمثيله من خلال سعر البترول (ROP) وعرض النقد M_2 ، بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي (RER).

وقد توصلت الدراسة بالاعتماد على اختبار Granger Causality إلى وجود علاقة سببية من جانب الطلب إلى جانب العرض، والتي تتسبب في وجود علاقة سببية من جانب الطلب إلى سعر الصرف الحقيقي، وحسب اختبار مكونات التباين فإن سعر الصرف الحقيقي يتأثر بشكل كبير بكل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي.
الكلمات المفتاحية: صدمات العرض، صدمات الطلب، سعر الصرف الحقيقي، الجزائر، VAR.

Abstract:

The aim of this paper is to measure the impact of supply and demand shocks on real exchange rate dynamics in Algeria, using a Vector Auto regression (VAR) approach, based on annual data covering the period (1980-2011), depending on macroeconomic variables, such as: real gross domestic product (GDP), consumer price index (CPI), and government spending (GS), to express the demand side, the supply side represented by real oil price (ROP) and money supply M_2 , in addition to the real exchange rate (RER).

The study has reached by testing Granger Causality the existence of a causal relationship from oil price to the real exchange rate and a causal relationship from government spending to the real exchange rate, according to variance decomposition test, the real exchange rate is influenced significantly each of government spending, gross domestic product and oil price.

Key words: supply shocks, demand shocks, the real exchange rate, Algeria, VAR.

مقدمة:

نعيش اليوم في عالم الشيء الوحيد الثابت فيه هو التغيير، ويظهر ذلك جليا في التطورات التي شملت مختلف مجالات الحياة، الاجتماعية، والسياسية، بالإضافة إلى ما شهدته من تغيرات متسارعة في نطاق البيئة الاقتصادية، والتي حملت في طياتها دلالات هامة ارتبطت بالسير المتسارع نحو العولمة من خلال ارتقاء عوامل الابتكار العلمي وخلق فجوات رقمية تكنولوجية تنافسية، جاعلا من العالم قرية كونية واحدة مرتبطة بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية قائمة على علاقات تبادلية ضخمة تتضمن معاملات تجارية ومالية يصعب الانفصال عنها، غير أن هذه التحولات جعلت اقتصاديات العالم بمختلف أحجامها وأنواعها عرضة لمجموعة من الصدمات والهزات التي هددت استقرارها الاقتصادي، لتتعدد الامثلة عند النظر إليها آخرها أزمة 2014 والتي لا تزال العديد من الدول تعاني من آثارها.

دافعة بالعديد من الدول إلى إعادة وتعميق الاهتمام في سبل رسم سياساتها الاقتصادية بشكل يمكنها من تقادي هذه الصدمات وبشكل أصح التقليل من وطأتها، من خلال استقراء مستقبلي لتحركات المتغيرات الاقتصادية الكلية أهمها سعر الصرف والذي أصبح يحتل حيزا واسعا في الفكر الاقتصادي باعتباره عنصر الاساس في الفكر المالي الحديث، لكونه شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية وحلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، مما جعله يمتلك أثرا واسعا على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، جعلت الانظار تتوجه اليه من خلال تعدد الدراسات التي حاولت دراسة مدى تأثيره في الحياة الاقتصادية غير أنه كان هناك نوع من التضارب في طبيعة تأثير سعر الصرف على الصدمات الاقتصادية، فهناك جملة من الباحثين والدارسين أمثال (Gehrke & Yao1)

¹، قد أوضحوا أن سعر الصرف كان بمثابة كابح أو ممتص للصدمات، وذلك من خلال

الدور الذي يلعبه في إعادة التوازن الاقتصادي، وبالمقابل فقد توصل كل من (Artis & Ehrmann)²

و(Farrant & Peersman)³ إلى أن معدلات أسعار الصرف هي بدورها سبب أساسي في حدوث الصدمات الاقتصادية.

انطلاقاً من هذا التعارض في نتائج الدراسات السابقة، جاءت هذه الدراسة من أجل معرفة إذا كان سعر الصرف في الجزائر كاجبا أو مسببا للصدمة الاقتصادية، وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

" ماهو الأثر المتبادل بين الصدمات الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي في الجزائر؟".

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، من خلال البحث في الصدمات (التغيرات) الكلية (العرض والطلب)، حيث أصبح من أكثر المواضيع التي تتصدر مقدمة الأولويات في معظم دول العالم خصوصاً بعد ما شهدته من تطورات اقتصادية. كما تتولد أهمية الدراسة من المكانة التي يحتلها السوق النفطي في الاقتصاد الدولي، باعتباره من أهم وأخطر صدمات العرض التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العالمي، باعتباره يملك حصة كبيرة في مزيج الطاقة الحالية وعماداً لأكثر من 60% من الصناعات والمهن الأساسية المختلفة في العالم، بالإضافة إلى عدم قدرة بدائله على منافسته في المستقبل المنظور، مما يجعله أخطر عامل يهدد استقرار الاقتصاديات الدولية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة لفت أنظار القائمين على الاقتصاد الجزائري إلى أهمية سعر الصرف والدور الذي يمكن أن يلعبه في تطوير حالة الاقتصاد، وخاصة أن العديد من الدراسات الأجنبية (Nick Lee)⁴ أكدت على ضرورة العمل على توازن معدلات الصرف والتي قد تنعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية.

كما تستمد الدراسة أهميتها من الاهتمام الذي يحظى به موضوع سعر الصرف باعتباره المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، فهو من أهم المؤشرات الاقتصادية تحكما في الحالة الاقتصادية للدول كما جاء في دراسة (Edwardsa & Yeyatib)⁵ التي بينت مدى مساهمته في كبح الصدمات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر المتبادل بين الصدمات الكلية وديناميكية سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014، من خلال تحقيق الاهداف الرئيسية التالية:

1. قياس أثر صدمات العرض (M_2, OP) على ديناميكية سعر الصرف الجزائري.

الصدمات الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

2. قياس أثر صدمات الطلب (RGDP, G, CPI) على ديناميكية سعر الصرف الجزائري.
3. قياس أثر ديناميكية سعر الصرف الجزائري على صدمات العرض (M₂, OP).
4. قياس أثر ديناميكية سعر الصرف الجزائري على صدمات الطلب (RGDP, G, CPI).
5. معرفة اذا كان سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري مثبط أم مسبب للصدمات الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة واستنادا إلى كل من (Siok Kun Sek)¹ و Buetzer & elt² ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج حيث قامت الباحثان بالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regressions، متضمنا ستة متغيرات اقتصادية متمثلة في: تغيرات أسعار البترول Oil Prices، وعرض النقد M₂، ومعدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك CPI، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي RGDP، والانفاق الحكومي G، بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي RER. وقد تم أخذ كل من M₂ و RGDP و G باللوغاريتم، بينما باقي المتغيرات فقد أخذت بقيمتها الحقيقية، وقد غطت الدراسة الفترة الممتدة بين 1990-2011، وقد اعتمد الباحثان في تحليلهما على البيانات السنوية المتحصل عليها من البنك الدولي WB، ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

فرضيات الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وانطلاقا مما أتت به الدراسات السابقة تستند الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

" لا يوجد أثر متبادل بين الصدمات الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الجزائري."

1. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لصدمات العرض (M₂, OP) على ديناميكية سعر الصرف الجزائري.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لصدمات الطلب (RGDP, G, CPI) على ديناميكية سعر الصرف.

¹ Siok Kun Sek, «The Source of Shocks and the Role of Exchange Rate as a Shock Absorber: A Comparative Study in the Crisis-hit East-Asian Countries», Journal of Mathematics Research, Vol. 2, No. 1, February, 2010.

² Sascha Buetzer, Maurizio Michael Habib and Livio Stracca, « Global Exchange Rate Configurations Do Oil Shocks Matter? », European Central Bank, Working Paper Series, no 1442 , June 2012.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لديناميكية سعر الصرف الجزائري على صدمات العرض (M_2, OP).
4. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لديناميكية سعر الصرف الجزائري على ($RGDP, G, CPI$).
5. سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري مثبط للصدمات الاقتصادية.

1- الاطار النظري للدراسة:

أولاً: سعر الصرف الجزائري:

إن ظهور النقود كحل مناسب لتسوية كافة المعاملات الداخلية يعتبر اكتشافا عظيما كانت ستكتمل عظمته لو وجدت عملة موحدة تحظى بالقبول العام دوليا، غير أن هذا ما لم يتحقق إلى غاية اليوم مما أوجب كل دولة أن تحرص على تحقيق التوازن في علاقاتها النقدية، دافعا إلى التفكير بإيجاد تقنية لا تخرج عن نطاق النقود تسمح بتحقيق هذا التوازن تبلورت في سعر الصرف⁶، يحتل سعر صرف العملة حيزا واسعا في الفكر الاقتصادي باعتباره عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، فقد أصبح للكثير من الدول النامية من بينها الجزائر بمثابة مقياس حقيقي لنجاح الدولة المعاصرة في إدارة اقتصاد الكلي.

يعرّف سعر الصرف على أنه سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، بحيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر العملة الأخرى السعر النقدي لها⁷. كما أن سعر الصرف طريق ذو اتجاهين حيث يعرفه الاتجاه الاول على أنه "عدد الوحدات الواجب دفعها من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية".⁸، بينما الاتجاه الثاني فيوصلنا إلى تعريفه على أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب التخلي عنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية"⁹، كما نميز عدة صيغ لسعر الصرف بحكم التعاملات الدولية من أهمها، سعر الصرف الإسمي ويميل هذا السعر إلى التقلب تبعا لظروف العرض والطلب المتداول في سوق الصرف، فهو بمثابة معيار ميداني لدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية بعيدا عن القيمة الحقيقية لها¹⁰، وسعر الصرف الحقيقي والذي يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع دولة ما مقابل دولة أخرى¹¹.

وقد مرّ نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال حتى يومنا هذا بعدة تحولات وتطورات انعكست على قيمته، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1) نظام ثبات سعر الصرف (1962-1962): كان تسعير الدينار الجزائري في هذه المرحلة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني بل يتم تحديد قيمة الدينار إدارياً، ويمكن التمييز بين مرحلتين:

1.1 نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1973):

لقد أدى رحيل المستوطنين الأوربيين من الجزائر غداة الاستقلال إلى انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي، مجبراً الأطراف الفاعلة بذل الجهود قصد النهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، وكانت البداية بتأسيس البنك المركزي في نهاية 1962¹. وقد اتبعت الجزائر نظام حرية تحويل رؤوس الأموال في منطقة الفرنك الفرنسي نتيجة اتفاقية التعاون الاقتصادي والمالي المعلن في 19/03/1962 بين البلدين، إلا أن الهروب الكثيف لرؤوس الأموال وضرورة تقليص الواردات دفع بالبنك المركزي فرض نظام الرقابة على الصرف بمرسوم كانون الثاني 1963 أين انضمت الجزائر إلى الصندوق النقدي الدولي. من بين الشروط المستوفاة للانضمام هو إدراج عملة وطنية مستقلة مقابل وزن ثابت من الذهب أو بالدولار الأمريكي. وعليه قامت الجزائر بإصدار الدينار الجزائري في 10/04/1964 تعويضاً للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، حسب المادة 02 من القانون رقم 64-11 المتعلق بنظام الصرف، كما نصت المادة 03 من القانون نفسه على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بنسبة معينة من الذهب حيث:

$$1 \text{ FF} = 1 \text{ DA} = 0.18 \text{ Gram}^2.$$

ولكن في 1969 قامت السلطات الفرنسية بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي من 4.93 إلى FF5.55 مقابل الدولار الأمريكي بسبب أحداث عام 1968، إلا أن الدينار الجزائري لم يتبعه في التخفيض ويعود ذلك إلى بدأ الجزائر في تطبيق مخططاتها التنموية الأمر الذي تطلب استقرار في أسعار الصرف وعدم مجاراة الفرنك الفرنسي في التخفيض ليصبح $1 \text{ FF} = 1.25 \text{ DA}$ بين أغسطس 1969 وكانون الثاني 1973¹².

¹ Philippe Avoyo, «Finance Appliquée», Dunod, Paris, 1993, P53.

² شوقي طارق، «أثر تغير أسعار الصرف على القوائم المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2009، ص20.

1.2 نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات: (1974-1986):

مرّ العالم بمجموعة من الاختلالات في التوازنات العالمية سنة 1973 عقب انهيار نظام (Bretton-Woods) مما تسبب في حدوث عجز في التجارة الخارجية وضعف الاحتياطات الدولية، دافعا الدول إلى التخلي عن قاعدة الذهب والبحث عن نظام صرف يتلاءم مع نشاطها الاقتصادي، وبداية من 1974/01/21 قررت السلطات النقدية الجزائرية ربط الدينار بسلة من العملات وتم ذلك بهدف الحفاظ على استقراره واستقلالته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية هذا بالإضافة إلى سعي السلطات الجزائرية لإيجاد نظام تسعيرة يتقادم السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة¹³، وتم تحديد الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة من العملات الصعبة المشكلة لهيكل المدفوعات أي العملات التي تتم بها التسوية، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة¹⁴.

(2) مرحلة إصلاح نظام الصرف (1987-2014):

لقد مرّت الجزائر سنة 1986 بأزمة مالية حادة تميّزت بعجز مزدوج في ميزانيتي الدولة والمدفوعات بسبب انخفاض السيولة الناتجة عن تدني أسعار البترول المفاجئة، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، تأكد من خلالها بلوغ النموذج الاشتراكي المتبع الذي سيطر على البلاد لما يزيد عن ثلاثة عقود. مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى الانتقال التدريجي وبخطى متسارعة من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرّة، محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، وقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لما يلي:

أ. الانزلاق التدريجي:

وهو إجراء استهدف تخفيض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة بالإضافة إلى زيادة ثقل خدمة الدين، وقد استغرقت عملية الانزلاق فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية 1987 إلى غاية أيلول 1991¹⁵، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 4,85 دج/\$ في نهاية سنة 1987 إلى 17,77 دج/\$ في نهاية أذار 1991.

ب. نظام التثبيت:

تعد جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للتخلص من نظام الربط بالعملات والوصول إلى نظام صرف حر، تم انشاؤه في 10/01/1994 بهدف اصلاح المنظومة البنكية ليتماشى مع مجريات اقتصاد السوق¹⁶، ويعرف على أنه نظام تسعير بالمزايدة من خلال جلسات يومية تجمع ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر يتم فيها تحديد أسعار العملات وفقا للعرض والطلب، أي أن سعر الصرف الناتج عن حصص التثبيت هو سعر صرف شبه حقيقي محدد بآليات السوق¹⁷، وكان الهدف من وراء تطبيق هذا النظام توحيد سوق الصرف من خلال تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي، العمل على خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازي، ودام العمل به إلى غاية 31/12/1995، ومن خلاله استطاع البنك المركزي تسعير صرف الدينار بدون اضطرابات تماشيا مع الأهداف السياسية والنقدية واحتياجات الصرف المسطرة.¹⁸

ت. سوق الصرف ما بين البنوك:

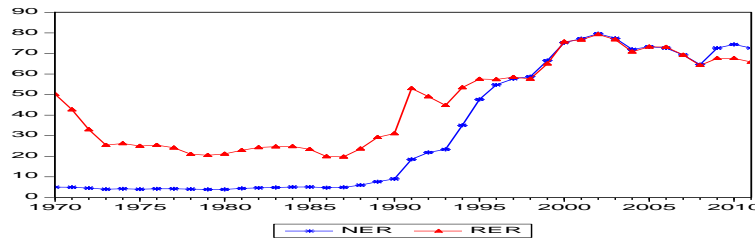
لقد عرف الاقتصاد الجزائري مجموعة من التطورات والتحويلات أهمها التخلي عن النظام المخطط مركزيا بشكل نهائي والانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال إدراج مجموعة من الإصلاحات الهيكلية إيماناً بأهمية أسواق الصرف الأجنبية ودورها في تأسيس عمليات العرض والطلب ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، ناتجا عنه تأسيس سوق الصرف ما بين البنوك، التي أصدرها البنك المركزي بموجب اللائحة رقم 95-08 بتاريخ 23/12/1995¹⁹ وهو عبارة عن سوق صرف تتدخل فيه جميع البنوك بما فيها البنك الجزائري والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، كما ينقسم سوق الصرف البيئية إلى سوق صرف عاجل وسوق صرف آجل²⁰. وقد انطلق نشاطه رسميا بتاريخ 02/01/1996 معلنين تبني نظام التعويم المدار القائم على إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، مع احتمالية تدخل البنك المركزي في أسواق الصرف بشكل غير مباشر من خلال بيع أو شراء العملات الأجنبية لتقادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية²¹، وقد عرف سعر صرف الدينار الرسمي ارتفاعا خلال الفترة 1995-1998 بأكثر من 20%²²، وفي كانون الثاني 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2-5% للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية²³، كما عرفت قيمة الدينار ارتفاعا في سنة 2005 حيث وصل إلى حوالي 73.28 دج/\$، ليعاود الانخفاض بداية من 2006 إلى غاية 2008 أين وصل إلى حوالي 64.58 دج/\$ بسبب ما عرفه العالم من هزات

الصدمات الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

اقتصادية ومالية والتي كان لها الأثر الكبير على كمية الطلب على الموارد الأولية وكذا انخفاض أسعار البترول التي تعد دعامة الاقتصاد الجزائري، ولكن سرعان ما بدأ في التعافي في أواخر 2009 ليصل إلى 73دج/\$ سنة 2011²⁴، ويمكن توضيح التطورات التي مر بها سعر الصرف الجزائري الحقيقي خلال الفترة 1970-2011 من خلال الشكل التالي:

الشكل (01). تطور كل من سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الرسمي الجزائري خلال الفترة

2011-1970



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بياناته البنك الدولي

ثانياً: صدمات العرض:

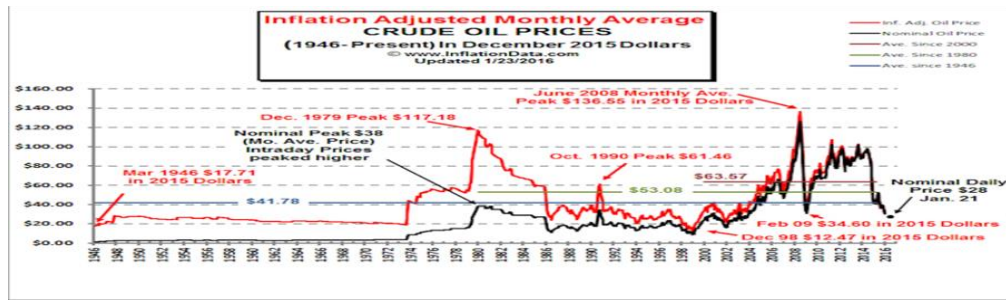
I. أسعار البترول:

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، ليرتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود معبراً عنه السياسي الفرنسي (Georges Clemenceau) قائلاً «قطرة بترول تعادل قطرة دم»²⁵ لما له من مكانة هامة في نسيج الحياة، إذ له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية ليس فقط باعتباره عامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي وحيوي أساسي في كل المجالات، لتصبح الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية، ومع تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام النفط جعل تغيرات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم سواء أكانت منتجة أم مستهلكة، إذ تختلف آثاره باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية²⁶، مسبباً حالة من عدم الاستقرار، ويتضح ذلك من خلال ما مرت به أسعار النفط من أهم التقلبات والصدمات منذ الثمانينيات إلى يومنا هذا والتي نتجت عن عدة عوامل اقتصادية وسياسية واستراتيجية واجتماعية، والتي دفعت بأسعار النفط إلى الهبوط تارة والارتفاع تارة أخرى، نذكر منها: العوامل السياسية (الحروب، اضطرابات، مشاكل أمنية)²⁷، العوامل المناخية (الحرارة،

الصدمة الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

الكوارث..)، والعوامل الاقتصادية (سعر الدولار، درجة النمو الاقتصادي..)¹، والعوامل المالية (الأسواق الآجلة)²، والعوامل الاستراتيجية (القرارات التي يتخذها كل من أعضاء OPEC وخارجه) ، ويمكن توضيح أهم الصدمات النفطية التي مر بها العالم من خلال الشكل (02):

الشكل (02). الصدمات النفطية خلال الفترة 1980-2014:



المصدر: http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif

II. تطور العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري:

لقد ارتبط الإصدار النقدي في الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بالحالة الاقتصادية والمالية للدولة، ومن أهم العوامل المؤثرة، التقلبات الحاصلة لأسعار البترول، ففي حالة الراج يشهد الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا للعوائد الخارجية مما تؤدي إلى التخفيف والتقليص من اللجوء إلى الخزينة العامة، أما في حالة الكساد وانخفاض أسعار البترول فان الدولة تلجأ إلى الإصدار النقدي في شكل قروض للخزينة أو قروض للاقتصاد لمواجهة الطلب. ويمكن توضيح ذلك من خلال تتبع تطورات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري، نستلها بالفترة الممتدة من 1964-1989، وقد تميزت هذه المرحلة بتهميش دور البنك المركزي الجزائري، حيث لم يكن يتمتع بسلطة تسيير الكتلة النقدية المتداولة، بل كانت هذه المهمة موجهة إلى الخزينة العامة لتكون صاحبة القرار في الإصدار والتسيير، مما أفرز حالة من عدم الاستقرار، نتج عنها نوع من التباين بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية وضعف إنتاجها، والنتيجة الحتمية لهذا النهج هو أن نمو الكتلة النقدية كان أكبر من نمو الناتج المحلي الخام، كما تميزت تلك المرحلة بانتهاج الحكومة الجزائرية نظام الربط بالعملات، لتنتقل إلى نهج آخر من خلال اتباع برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية سنة 1994، والذي هدف أساسا إلى التحكم

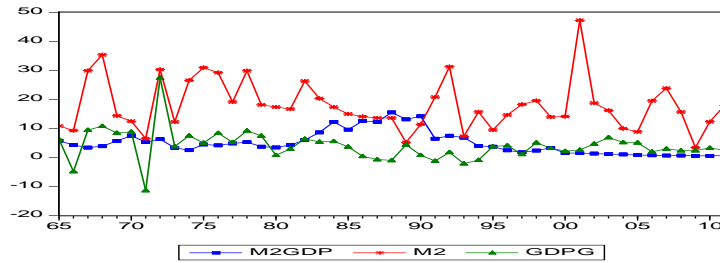
¹ إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا، «التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية»، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوليك)، الكويت، 5 مارس 2009، ص5.

² Sophie Meritet, «Déterminants des prix des hydrocarbures», Notre Europe, 2006, Paris, France, P2.

الصدمة الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

بنمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين هما الزيادة في الارصدة النقدية الخارجية والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى اتباع الحكومة الجزائرية برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010/2014)، أين تم تخصيص مبالغ ضخمة لهذه المشاريع والتي كان لها الاثر في ارتفاع الكتلة النقدية، ويمكن تتبع ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل (03). تطور كل من معدل نمو M_2 ومعدل نمو GDP ومعدل السولة خلال الفترة 1965-2011



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

ثالثا: خدمات الطلب (الإنفاق الحكومي والنتاج المحلي الاجمالي):

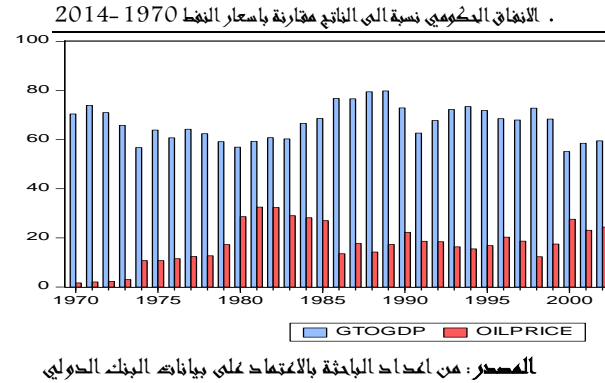
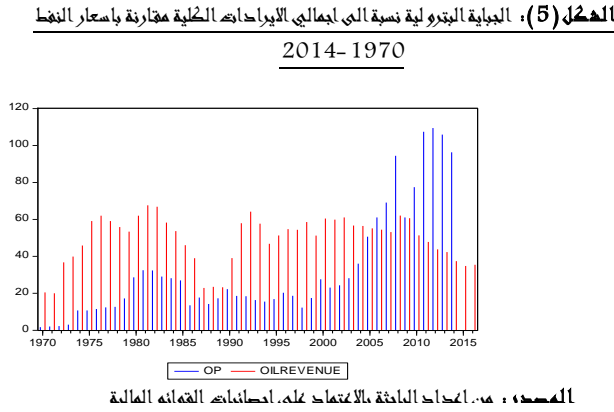
مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل تميّزت بتحوّلات وتغيرات عدّة على الساحتين المحلية والدولية، ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم الايديولوجية والاستراتيجية دافعة إلى تغيير القرارات والأنظمة المتبعة. ويمكن رد عوامل تطور كل من الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري إلى ثلاث معايير أولها المعيار الاقتصادي نظرا لما مرّ به الاقتصاد الجزائري وما تم تطبيقه من اصلاحات هيكلية، تلاها المعيار الاجتماعي والمتمثل في السعي المستمر للحكومة الجزائرية لتغطية الطلب على الخدمات الاجتماعية، وأخيرا المعيار المالي المرتبط بقطاع النفط والذي يشكل ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري إذ يمثل حوالي 70% من إيرادات الميزانية و40% من الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن توضيح ذلك من خلال تتبع المحطات التي مرّ بها في الاقتصاد الجزائري، نستهلها بفترة ما بعد الاستقلال(1962-1973)، أين عرفت هذه المرحلة محاولة القضاء على التبعية للاقتصاد الفرنسي، إلا أنها لم تملك القدرة والقوة الاقتصادية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في حدود 20 إلى 25%، بحيث وجه معظم الإنفاق

إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 72% في المتوسط من مجموع الإنفاق العام، أما عن معدلات نمو فقد عرفت نسب محتشمة بلغت 4.8- % سنة 1966، لترتفع إلى 3.8% سنة 1973، تلتها فترة التخطيط (1974-1984) أين تبنت الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية مركزة على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة داعيا إلى تدخل الدولة بشكل قوي في الحياة الاقتصادية عبر عنه بارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة إذ انتقل هذا الأخير من 44,63% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1970 إلى حوالي 53% من هذا الناتج سنة 1982 وقد تطّلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية بلغت 9.21% سنة 1978، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري والذي تراوح ما بين 40 و50% من إجمالي الانفاق، أما فيما يخص نفقات التسيير فقد كان لها حصة الأسد إذ وصلت إلى نسبة تقدر بـ60%، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر مالي في تلك الفترة، لتنتقل مرة أخرى إلى الفترة الانتقالية (1995-1998)، حيث شهد الاقتصاد الجزائري تحولات جوهرية في بنيته بسبب ما أحدثته الأزمة البترولية لسنة 1986 من انعكاسات اقتصادية واجتماعية خانقة، مما أظهر ضعف النظام الاقتصادي الجزائري خاصة فيما يتعلق في التحصيل المالية، داعيا الحكومة الجزائرية التفكير في الخروج من الاشتراكية إلى نظام اقتصادي لامركزي يدعو بالحرية الاقتصادية حاملا في طياته مجموعة من الإصلاحات الهيكلية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي من 34,42% سنة 1988 إلى 24,6% سنة 1991، لتقاوم نفقات التسيير والتي استحوذت على نسبة تتراوح بين 61,84% سنة 1990 إلى 75,94% سنة 1998، أما عن معدلات النمو فقد قدرت بـ4.5- % سنة 1998، لتتوقف الرحال في مرحلة الانعاش الاقتصادي (1999-2011)، أين شهدت السياسة الاقتصادية الجزائرية تحولات جوهرية ابتداء من سنة 2001 نتيجة التغيرات والتطورات التي مست الاقتصاد الجزائري، مما دفع بالحكومة الجزائرية بإعادة النظر في طرق استخدام سياساتها الاقتصادية، منتقلة من الوجهة النيوكلاسيكية التي أملاها صندوق النقد الدولي والتي تبناها الاقتصاد الجزائري لفترة مطولة، إلى الوجهة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، من خلال تبني وتطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001/2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو بالفترة (2005/2009)، والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي الممتد بالفترة (2010/2014)، مما يؤكد

الصدمة الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

استمرار السياسة الاقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكينزية. لتتخذ النفقات العمومية منحى تصاعديا، وقد ساهم في ذلك ارتفاع إيرادات الخزينة العمومية بفعل ارتباطها مباشرة بعائدات المحروقات التي عرفت نفس المنحى تقريبا، ويمكن توضيح ذلك

من خلال المنحنى البياني التالي:



2- الأطار العملي للدراسة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قامت الباحثة باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات.

I. اختبار النتائج:

1. اختبار سكون السلاسل الزمنية: Unit Root Test

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson)²⁸، (Plosser & Nelson)²⁹، (Yule)³⁰، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها أين تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لا بد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller واختبار phillips-perron لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو

الصدمة الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، بالإضافة إلى استخدام اختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin والتي تتعاكس فرضيته مع الاختبارين السابقين.

الجدول 01 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

Intercept		None				Lag	المتغيرات
KPSS		PP		ADF			
المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول		
0.562310	0.198115	0.8916	** 0.0000	0.8919	** 0.0000	7	RER
0.602589	0.242280	0.9987	*** 0.0097	1.0000	*** 0.0078	7	LRGDP
0.725533	0.326205	0.9252	*** 0.0000	0.9731	*** 0.0000	7	LM ₂
0.746920	0.070694	1.0000	*** 0.0296	0.9988	*** 0.0246	7	LG
0.641565	0.092869	0.1920	*** 0.0000	0.2093	*** 0.0000	7	CPI
0.481983	0.446183	0.9563	*** 0.0000	0.9631	*** 0.0000	7	OP

***، **، * تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي

من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن كل المتغيرات الاقتصادية لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP)، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، أما فيما يخص اختبار (KPSS) فقد كانت المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، ولكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت المتغيرات تتسم بالسكون أين أصبحت القيم المقدرة تقل عن تلك الحرجة، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) عند مستوى معنوية 5%، وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى تم اختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 02. نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	البواقي	
***0.0034	***0.0034	7	Z=resid

***، **، * تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية (I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة وعليه سيتم استخدام اختبار متجه الانحدار الذاتي (VAR).³¹

2. اختبار التكامل المشترك: Cointegration Test

الجدول 03. نتائج اختبار التكامل المشترك

الصدمة الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

Hypothesize	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05
None *	0.952824	199.6324	95.75366	88.56217	40.07757
At most 1 *	0.765262	111.0702	69.81889	42.02929	33.87687
At most 2 *	0.620403	69.04095	47.85613	28.09074	27.58434
At most 3 *	0.579773	40.95021	29.79707	25.14182	21.13162
At most 4 *	0.404064	15.80838	15.49471	15.01103	14.26460
At most 5	0.027121	0.797358	3.841466	0.797358	3.841466

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

من الجدول أعلاه يتضح أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والدالة على وجود تكامل مشترك حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r = 5$ عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنه طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

2. تحديد فترات الإبطاء المثلى: VAR Lag Order Selection Criteria

الجدول 04. نتائج اختبار تحديد فترات التباطؤ في النموذج (VAR)

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	14911.75	26.63702	26.91726	26.72667
1	277.3719*	1.002655*	16.97737*	18.93905*	17.60493*
2	37.51747	1.667158	17.17046	20.81358	18.33593

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

لقد تم اختبار عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وقد أظهرت النتائج أن عدد فترات التباطؤ المثلى هي 1، كما يتضح من الشكل (05) أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار كون جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، ودال على عدم وجود مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين. كما تم إجراء اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات، والتي دلت على وجود علاقة سببية من جانب العرض (OP و LM_2) إلى جانب الطلب ($LRGDP$ و LG)، ووجود علاقة سببية متبادلة بين جانب الطلب ($LRGDP$ و LG) وسعر الصرف الحقيقي.

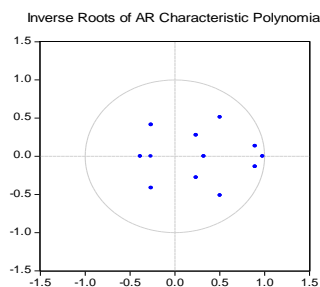
الجدول 05. نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات

(VAR)

Dependent Variables: RER			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
LRGDP	12.70996	2	0.0017
LG	7.708894	2	0.0212
Dependent Variables: LRGDP			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
RER	6.187094	2	0.0453
LM_2	7.057264	2	0.0293
LG	5.776163	2	0.0557
Dependent Variables: LG			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
LRGDP	5.50552	2	0.0638
LM_2	11.16501	2	0.0038
OP	15.42938	2	0.0004
Dependent Variables: CPI			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
LM_2	5.655592	2	0.0591

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات

الشكل 5



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد

EViews على مخرجات

رقم 2017/05

ELN

3. اختبار استجابة ردة الفعل: Impulse-Response Functions:

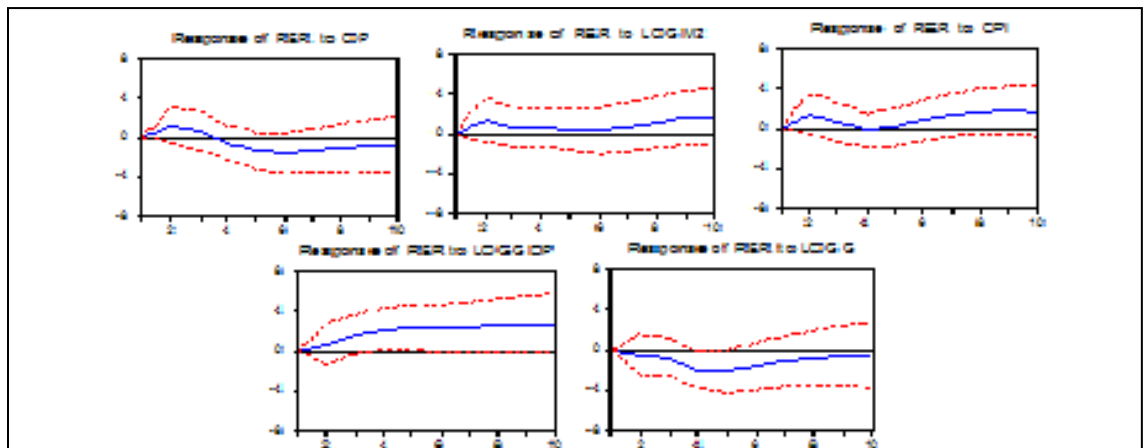
◆ آثار صدمة في الطلب على سعر الصرف الحقيقي:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل (06)، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الناتج المحلي الاجمالي مقدرة بانحراف معياري واحد سيكون لها أثر معنوي ايجابي على سعر الصرف الحقيقي طول فترة الاستجابة يصل الى 2.73% خلال الفترة العاشرة من الاستجابة، أما بالنسبة لتأثير الصدمة في الانفاق الحكومي فسيكون لها أثر سلبي على سعر الصرف الحقيقي طول فترة الاستجابة.

◆ آثار صدمة في العرض على سعر الصرف الحقيقي:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل (06)، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في عرض النقد مقدرة بانحراف معياري واحد سيكون لها أثر معنوي ايجابي على سعر الصرف الحقيقي طول فترة الاستجابة يصل الى 1.76% خلال الفترة العاشرة من الاستجابة، أما بالنسبة لتأثير صدمة في أسعار البترول سيكون لها أثر ايجابي في المدى القصير، ليتحول الى أثر سلبي في المدى المتوسط والطويل، يصل الى -0.74% خلال الفترة العاشرة من الاستجابة.

لصدمة في العرض على سعر الصرف الحقيقي: الشكل (6). استجابة



الصدمة الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

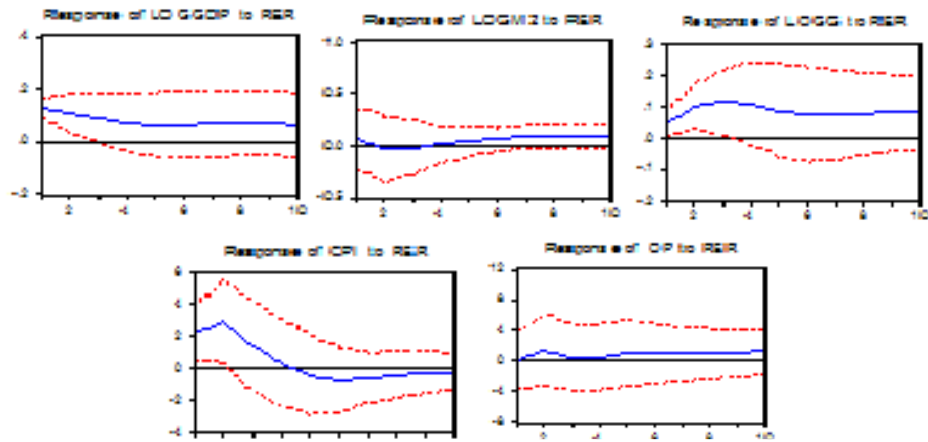
◆ آثار صدمة في سعر الصرف الحقيقي على جانب الطلب:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل (07)، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في سعر الصرف الحقيقي مقدرة بانحراف معياري واحد سيكون لها أثر معنوي ايجابي على كل من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي طول فترة الاستجابة، يصل كحد أقصى الى 0.12% و0.11% على التوالي.

◆ آثار صدمة في سعر الصرف الحقيقي على جانب العرض:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل (07)، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في سعر الصرف الحقيقي مقدرة بانحراف معياري واحد سيكون لها أثر معنوي ايجابي على كل من أسعار البترول وعرض النقد طول فترة الاستجابة يصل كحد أقصى الى 0.95% و1.35% على التوالي.

الشكل (7). استجابة لصدمة في سعر الصرف الحقيقي على جانب الطلب



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

الصدمة الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

4. تحليل مكونات التباين: Variance Decomposition

من خلال النتائج المدرجة في الجدول، يتبين أن التقلبات الطرفية لمتغيرات الدراسة في المدى القصير تتعلق بصدمة المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة جدا، باستثناء الناتج المحلي الاجمالي فإن التغيرات التي تطرأ عليه ناتجة عن صدمات في كل من سعر الصرف الحقيقي بنسبة كبيرة جدا تصل الى 82%، والمتغير نفسه. أما عن المديين المتوسط والطويل، نجد أن التغيرات الناتجة لسعر الصرف الحقيقي ناتجة عن صدمات بحوالي 35% و26% و16% في كل من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي والمتغير نفسه على التوالي، بينما التغيرات الحاصلة للناتج المحلي الاجمالي فهي ناتجة عن صدمات بحوالي 49% و18% و26% في كل من الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي والعرض النقدي على التوالي، وبالنسبة للتغيرات الحاصلة لعرض النقد فهي ناتجة عن صدمات بحوالي 81% و12% في كل من المتغير نفسه والناتج المحلي الاجمالي على التوالي، أما التغيرات الحاصلة للإنفاق العام فهي ناجمة عن صدمات بحوالي 17% و17% و33% و20% في كل من سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد وسعر النفط على التوالي، بينما التغيرات الحاصلة لسعر النفط فهي ناجمة عن صدمات بحوالي 21% و21% و47% في كل من الانفاق الحكومي ومؤشر أسعار المستهلك والمتغير نفسه على التوالي، وأخيرا فالتغيرات الحاصلة للتضخم فهي ناجمة عن صدمات بحوالي 20% و22% و25% و23% في كل من سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد والمتغير نفسه على التوالي.

الجدول 06. تحليل مكونات التباين

Percentage of the forecast error of:	Explained by shocks in:						
	Years	RER	LRGDP	LM ₂	LG	CPI	OP
RER	2	82.16037	1.355647	5.697062	0.783425	5.979793	4.023707
	6	40.50571	25.40147	4.555585	16.52976	4.226189	8.781287
	10	26.43068	35.03894	8.118769	11.22956	10.98623	8.195821
LRGDP	2	59.82335	23.67924	10.81114	0.503528	2.194156	2.988587
	6	24.85898	47.69028	21.60889	1.826516	2.641679	1.373646
	10	18.46691	48.86642	26.23429	1.077190	4.601255	0.753941
LM ₂	2	0.880639	8.645250	88.91713	1.113741	0.440992	0.002249
	6	1.483595	8.770995	81.45143	1.130130	4.252230	2.911621
	10	5.056048	12.18624	73.63933	1.193110	3.639973	4.285301
LG	2	28.80084	1.163148	13.25325	43.70423	0.310837	12.76769
	6	19.44161	13.98286	29.37093	13.59297	1.352723	22.25891
	10	17.81715	17.60631	32.62201	9.904777	1.625699	20.42405
CPI	2	26.85770	21.87317	10.97910	8.266516	30.47306	1.550461
	6	19.87114	20.57736	26.00263	7.077984	24.00192	2.468970

الصدمة الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
 (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

	10	19.82196	21.65946	25.13768	7.535268	23.27768	2.567959
	2	1.283670	3.624827	2.217130	28.58406	9.885076	54.40524
OP	6	1.451517	5.599369	4.141159	24.06869	17.37804	47.36122
	10	2.190358	5.258177	3.832707	20.90128	21.28326	46.53422

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

II. مناقشة النتائج: Discussion of Results

بعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة لتحقيق هذا الهدف توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

1. تبين من اختبار Granger Causality لاختبار السببية وجود علاقة سببية من جانب العرض (سعر البترول وعرض النقد) إلى جانب الطلب (الانفاق الحكومي والنتاج المحلي الاجمالي)، وتعزوا الباحثة هذه النتيجة إلى ارتفاع الجباية البترولية والنتاجة عن ارتفاع أسعار النفط، نظرا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، والذي يعتمد أساسا على هذه المادة الحيوية حيث تمثل ما يقارب 70% من حجم الإيرادات و 95% من الصادرات، بالإضافة إلى ما تبنته الجزائر من برامج تنموية والتي تسببت في زيادة المعروض النقدي.

2. تبين من اختبار Granger Causality لاختبار السببية وجود علاقة سببية من جانب الطلب (الانفاق الحكومي والنتاج المحلي الاجمالي) إلى سعر الصرف الحقيقي، وتعزوا الباحثة هذه النتيجة إلى ما يترتب عن ارتفاع حصيلة الجباية البترولية والنتاجة عن ارتفاع أسعار البترول والمقترنة بالدولار الأمريكي مما سيدفع إلى ارتفاع قيمته في الأسواق العالمية متسببا في ارتفاع الأسعار الخارجية مقارنة بالأسعار الداخلية بالإضافة إلى ما تخلفه السياسة التوسعية وزيادة الانفاق الحكومي من زيادة الطلب على الدينار الجزائري، وتتوافق هذه النتائج مع كل من¹ (Hilde).

3. حدوث صدمة في الناتج المحلي الاجمالي بـ 1% سينتج عنها أثر ايجابي ومعنوي طول فترة الاستجابة على سعر الصرف الحقيقي، وتعزوا الباحثة هذه النتيجة إلى ارتفاع العائدات النقدية الخارجية نتيجة ارتفاع اسعار البترول، وهذا يعد بمثابة ترجمة للمرض الهولندي، وهذه النتيجة يتوافق مع ((Guglielmo, Davide, Alessandro, 2011)).²

¹ Hilde C. Bjorn land, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in An Oil Exporting Country», *Scottish Journal of Political Economy*, Vol. 56, No. 2, May 2009.

² Guglielmo Maria Caporale, Davide Ciferri and Alessandro Girardi, «Fiscal Shocks and Real Exchange Rate Dynamics: Some Evidence for Latin America », *Journal of International Money & Finance*, Vol. 30 Issue 5, p709-723, 15p, Sep2011.

4. حدوث صدمة في عرض النقد بـ1% سينتج عنها أثر ايجابي ومعنوي طول فترة الاستجابة على سعر الصرف الحقيقي وتتوافق هذه النتيجة مع فكرة النظرية الكمية مفادها أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي السبب في ارتفاع الأسعار، ومن ثم الانخفاض في قيمة النقود، حيث أوضح الاقتصادي دافيد ريكاردو أثر كمية النقود على تحديد سعر الصرف، حيث توصل في هذا الشأن إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في المعروض النقدي سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، مما سيؤثر بدوره سلباً على سعر الصرف الحقيقي³².

5. حدوث صدمة في الانفاق الحكومي بـ1% سينتج عنها أثر سلبي معنوي طول فترة الاستجابة على سعر الصرف الحقيقي وتعزوا الباحثة هذه النتيجة إلى البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية من خلال زيادة الانفاق الحكومي والذي يتسبب في زيادة الطلب على الدينار الجزائري مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر الصرف الحقيقي، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Roel&Massimo) (etl&Zeno)³³.³⁴

6. حدوث صدمة في سعر البترول بـ1% سينتج عنها أثر ايجابي على سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير، ليتحول في المديين المتوسط والطويل إلى أثر سلبي، وتعزوا الباحثة هذه النتيجة إلى أثر النقدي الذي يتجلى من خلال زيادة الطلب وعرض النقود والتي ستؤدي بدورها إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، بينما في المدى الطويل فإن سعر الصرف الحقيقي ينخفض نتيجة تزايد الطلب على العملة المحلية والناج عن الوفرة المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية.

7. حدوث صدمة في سعر الصرف الحقيقي بـ1% سينتج عنها أثر ايجابي طول الفترة على كل من جانبي العرض والطلب وتعزوا الباحثة هذه النتيجة إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي الذي يتسبب في ارتفاع أسعار البترول والتي بدورها سيكون لها أثر ايجابي على الناتج المحلي باعتبار أن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، هذه الوفرة المالية ستتسبب في زيادة المعروض النقدي والناج عن اتباع الدولة سياسة توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي، وعليه يتضح أن سعر الصرف الحقيقي يعد مسبباً للصدمة الاقتصادية، وهذا يتوافق مع (Bjorn land Hilde, 2009).³⁵

III. التوصيات: Recommendation

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، خلصت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات

أهمها:

1. ضرورة الإسراع في تبني سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، من خلال البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز لاقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط بشكل يزيد من مساهمته في الانعاش الاقتصادي.
2. العمل على الاستغلال الأمثل لمداخليل الثروة النفطية وتحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من خلال تثمينها وتحويلها إلى مداخليل أصول مالية مستدامة للدولة الجزائرية وبالتالي تحسين الإيرادات الحكومية والتي ستوجه مرة أخرى إلى الاستثمارات العامة.
3. ضرورة استغلال الفوائض المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار النفط من خلال توجيه السياسة المالية لتحفيز العرض الكلي وامتصاص اليد العاملة الشاغرة وذلك برفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج، وكذا تخفيف الآثار التضخمية لارتفاع أسعار النفط.
4. الاستفادة من سياسة سعر الصرف والذي يعد من التدخلات الأكثر حسماً للدولة في مواجهة التداعيات السلبية للمرض الهولندي الذي أصبح لصيق الاقتصاد الجزائري.

المراجع:

1. Britta Gehrkel and Fang Yao¹, «Sources of Real Exchange Rate Fluctuations: The Role of Real Supply Shocks Revisited», School of Economics and Management, Friedrich-Alexander University Erlangen-Nuremberg, Germany, Working Paper, 2012.
2. Artis, M. and M. Ehrmann, «The Exchange Rate - A Shock-absorber or Source of Shocks? A Study of Four Open Economies», Journal of International Money and Finance, 25, 874-893, 2006.
3. Farrant, K. and G. Peersman, «Is the Exchange Rate a Shock Absorber or a Source of Shocks? New Empirical Evidence», Journal of Money Credit and Banking, 2006.
4. Nick Lee, « How Important is Currency?», Journal of Fin Week, US, 2009.
5. Sebastian Edwardsa and Eduardo Levy Yeyatib, «Flexible exchange rates as shock absorbers», European Economic Review, 2079-2105, 2005.
6. Siok Kun Sek, «The Source of Shocks and the Role of Exchange Rate as a Shock Absorber: A Comparative Study in the Crisis-hit East-Asian Countries», Journal of Mathematics Research, Vol. 2, No. 1, February, 2010.
7. Sascha Buetzer, Maurizio Michael Habib and Livio Stracca, « Global Exchange Rate Configurations Do Oil Shocks Matter? », European Central Bank, Working Paper Series, no 1442, June 2012.

الصدّات الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي

(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

8. P.H.Lindert et T.Pugel, «Economie Internationale», 10^{ème} Édition, Economica, Paris, 1997.
9. مولاي بوعلام، «سياسات سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2003:4)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
10. أسامة محمد الفولي ومجدي شهاب، «العلاقات الاقتصادية الدولية»، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997.
11. Philippe Avoyo, «Finance Appliqué», Dunor, Paris, 1993.
12. شوقي طارق، «أثر تغير أسعار الصرف على القوائم المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2009.
13. Ben Youssef Fatma, «La Politique De Change en Algérie», Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magistère non publiée, Université D'Alger, 2006.
14. بطاهر علي، «اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية»، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
15. Journal Officiel de la République Algérienne du 10/04/1964.
16. زيرار سمية، «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2004»، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأندنية، 2004.
17. Bouziane Bentabet et M'Hamed Ziad, «Régimes De Change et Développement: Une Analyse Quantitative», Séminaire International, Université Abderrahmane Mira, Bejaia, Algérie, 2009.
18. Ilman M.C, «Note de travail sur l'Opportunité de dévaluer le Dinar Algérien», Les Cahier de la Réforme Tome 05- 02ème édition – ENAG, 1990, P116.
19. محمد راتول، «الدينار الجزائري بين أسلوب المرونات وإعادة التقييم»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، سكيكدة، الجزائر، 2006، ص245.
20. يوسف عبد الباقي، «دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات في الدوا النامية - حالة الجزائر-»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص105.
21. Bourse de Luxembourg, «Manuel de Négociation sur les Marches de la Société de la Bourse de Luxembourg», N 0-03, 2011.
22. العقريب كمال، «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر-»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2006.
23. Banque d'Algérie - Marché des changes, «Règlement de la Banque d'Algérie n°95-08 du 23 décembre 1995». www.Droit-Afrique.com.
24. Abdelouahab Keramane, Présentation du Marche Interbancaire des Changes, Banque d'Algérie.
25. Amina Lahrèche-Revil, Les régimes de change, L'Economie Mondiale 2000, CEPIL, Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, 1999.
26. من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك المركزي لمتوسط الفترة (1995-1998).
27. شعيب بونوة وخياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2011.
28. Banque d'Algérie, Indicateurs Monétaires et Financiers, Moyenne Annuelle (2002-2011).

الصدّات الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

29. Pierre Fontaine, «La Guerre Froide du Pétrole», Edition Je Sers, Paris, 1956.
30. Lionel Ragot, «Les Déterminants du Prix du Pétrole», Les Journées de l'Economie Survivre à un Pétrole cher et volatil, 12 novembre 2009.
31. محمد مصطفي محمد الخياط، «أسعار النفط ... الصعود والمؤشرات»، مجلة الكهراء العربية، العدد 92، 2008.
32. إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا، «التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية»، الملحق العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 5 مارس 2009.
33. Sophie Meritet, «Déterminants des prix des hydrocarbures», Notre Europe, 2006, Paris, France.
34. Stock, J. H. and Watson, M. W., «Testing for Common Trends», Journal of American Statistical Association, Vol. 83, 1988.
35. Nelson C., and C. Plosser, «Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications», Journal of Money Economics, Vol. 10, 1982.
36. Yule, G.U., «Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series», Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 89, 1926.
37. خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS»، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011.
38. Hilde C. Bjorn land, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in An Oil Exporting Country», Scottish Journal of Political Economy, Vol. 56, No. 2, May 2009.
39. Guglielmo Maria Caporale, Davide Ciferri and Alessandro Girardi, «Fiscal Shocks and Real Exchange Rate Dynamics: Some Evidence for Latin America », Journal of International Money & Finance, Vol. 30 Issue 5, p709-723, 15p, Sep2011.
40. Jude Blanchette, Anderson, «Hazlitt and Quantity Theory of Money», Journal of Libertarian Studies, Volume 19, No1, 2005.
41. Zeno Enders, Gernot J. Müller , Almuth Scholl, « How do Fiscal and Technology Shocks Affect Real Exchange Rates? New evidence for the United States», Journal of International Economics, 83 (2011) 53-69, 2011.
42. Roel Beetsma and Massimo Giuliodori, «The Effects of Government Purchases Shocks Review and Estimates For The EU», The Economic Journal, 2011.
43. Hilde C. Bjorn land, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in An Oil Exporting Country», Scottish Journal of Political Economy, Vol. 56, No. 2, May 2009.

¹ Britta Gehrke1 and Fang Yao1, «Sources of Real Exchange Rate Fluctuations: The Role of Real Supply Shocks Revisited», School of Economics and Management, Friedrich-Alexander University Erlangen-Nuremberg, Germany, Working Paper, 2012.

² Artis, M. and M. Ehrmann, «The Exchange Rate - A Shock-absorber or Source of Shocks? A Study of Four Open Economies», Journal of International Money and Finance, 25, 874-893, 2006.

الصدّات الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

- ³ Farrant, K. and G. Peersman, «Is the Exchange Rate a Shock Absorber or a Source of Shocks? New Empirical Evidence» ,Journal of Money Credit and Banking, 2006.
- ⁴ Nick Lee, «How Important is Currency?», Journal of Fin Week, US, 2009.
- ⁵ Sebastian Edwardsa and Eduardo Levy Yeyatib, «Flexible exchange rates as shock absorbers», European Economic Review, 2079-2105, 2005
- ⁶ P.H.Lindert et T.Pugel, «Economie Internationale», 10^{ème} Édition, Economica, Paris, 1997, p 456 ،
- ⁷ مولاي بوعلام، «سياسات سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2003:4)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005
- ⁸ Ben Youssef Fatma, «La Politique De Change en Algérie», Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magistère non publiée, Université D'Alger, 2006, P34.
- ⁹ بظاهر علي، «اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية»، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص37.
- ¹⁰ Journal Officiel de la République Algérienne du 10/04/1964.
- ¹¹ أسامة محمد الفولي ومجدي شهاب، «العلاقات الاقتصادية الدولية»، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص292.
- ¹² زبرار سمية، «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2004»، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، 2004، ص30.
- ¹³ Bouziane Bentabet et M'Hamed Ziad, «Régimes De Change et Développement: Une Analyse Quantitative», Séminaire International, Université Abderrahmane Mira, Bejaia, Algérie, 2009, P4.
- ¹⁴ Ilman M.C, «Note de travail sur l'Opportunité de dévaluer le Dinar Algérien», Les Cahier de la Réforme Tome 05- 02ème édition – ENAG, 1990, P116.
- ¹⁵ محمد راتول، «الدينار الجزائري بين أسلوب المرونات وإعادة التقويم»، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، سكيكدة، الجزائر، 2006، ص245.
- ¹⁶ يوسف عبد الباقي، «دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات في الدوا النامية -حالة الجزائر-»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص105.
- ¹⁷ Bourse de Luxembourg, «Manuel de Négociation sur les Marches de la Société de la Bourse de Luxembourg»، N 0-03, 2011, P4.
- ¹⁸ العقريب كمال، «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات -حالة الجزائر-»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2006.
- ¹⁹ Banque d'Algérie - Marché des changes, «Règlement de la Banque d'Algérie n°95-08 du 23 décembre 1995»، PP1-2. www.Droit-Afrique.com
- ²⁰ Abdelouahab Keramane, Présentation du Marche Interbancaire des Changes, Banque d'Algérie.
- ²¹ Amina Lahèche-Revil, Les régimes de change, L'Economie Mondiale 2000, CEPII, Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, 1999, P94.
- ²² من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك المركزي لمتوسط الفترة (1995-1998).
- ²³ شعيب بونوة وخياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري -"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2011، ص124.
- ²⁴ Banque d'Algérie, Indicateurs Monétaires et Financiers, Moyenne Annuelle (2002-2011).
- ²⁵ Pierre Fontaine, «La Guerre Froide du Pétrole», Edition Je Sers, Paris, 1956, P8.
- ²⁶ Lionel Ragot, «Les Déterminants du Prix du Pétrole», Les Journées de l'Economie Survivre à un Pétrole cher et volatil, 12 novembre 2009, P3.
- ²⁷ محمد مصطفى محمد الخياط، «أسعار النفط الصعود والمؤشرات»، مجلة الكهرباء العربية، العدد 92، 2008، ص8.
- ²⁸ Stock, J. H. and Watson, M. W., «Testing for Common Trends», Journal of American Statistical Association, Vol. 83, 1988.

الصدمة الاقتصادية الكلية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي
(دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 1980-2014) ادريس أميرة

²⁹ Nelson C., and C. Plosser, «Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications», Journal of Money Economics, Vol. 10, 1982.

³⁰ Yule, G.U., «Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series», Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 89, 1926.

³¹ خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews»، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011، ص199.

³² Jude Blanchette, Anderson, «Hazlitt and Quantity Theory of Money», Journal of Libertarian Studies, Volume 19, No1, 2005, P29.

³³ Zeno Enders, Gernot J. Müller , Almuth Scholl, « How do Fiscal and Technology Shocks Affect Real Exchange Rates? New evidence for the United States», Journal of International Economics, 83 (2011) 53–69, 2011.

³⁴ Roel Beetsma and Massimo Giuliodori, «The Effects of Government Purchases Shocks Review and Estimates For The EU», The Economic Journal, 2011.

³⁵ Hilde C. Bjorn land, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in An Oil Exporting Country», Scottish Journal of Political Economy, Vol. 56, No. 2, May 2009.